الأمم المتحدة

CRPD/CSP/2024/5

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

Distr.: General
31 July 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الدورة السابعة عشرة

نيويورك، 11-13 حزيران/يونيه 2024

تقرير الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

أولا - مقدمة

1 - عُقدت الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك خلال الفترة من 11 إلى 13 حزيران/يونيه 2024.

2 - وعُقدت ست جلسات خلال الدورة السابعة عشرة للمؤتمر. وفي 11 حزيران/يونيه، نظر المؤتمر في بنود جدول الأعمال المتعلقة بافتتاح الدورة، وإقرار جدول الأعمال، وتنظيم الأعمال، وانتخاب أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأجريت المناقشة العامة خلال ست جلسات عُقدت على مدار ثلاثة أيام من 11 إلى 13 حزيران/يونيه. وعُقدت ثلاث اجتماعات مائدة مستديرة في الجلسات الثالثة والرابعة والخامسة المعقودة يومي 12 و 13 حزيران/يونيه. وفي الجلسة السادسة المعقودة بعد ظهر يوم 13 حزيران/يونيه، نظر المؤتمر في البند 5 (ج) من جدول الأعمال المعنون "جلسة تحاور بين الدول الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بشأن تنفيذ الاتفاقية"؛ والبند 6 المعنون "قرارات مؤتمر الدول الأطراف"؛ والبند 7 المعنون "اختتام الدورة".

3 - ويرد نص القرارات التي اتخذها المؤتمر في المرفق الأول، ويرد الموجز الذي أعده الرئيس عن أعمال الدورة في المرفق الثاني، في حين ترد قائمة المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى المؤتمر في المرفق الثالث.

24-13764 (A) 120824 230824

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا - افتتاح الدورة

4 - افتتح الدورة السابعة عشرة للمؤتمر رئيس المؤتمر والممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب.

5 - وفي الجلسة الأولى، أقر المؤتمر جدول الأعمال المؤقت (CRPD/CSP/2024/1)، واتفق على تنظيم أعمال الدورة.

6 - وعملاً بالفقرة 5 (ج) من المادة 25 من النظام الداخلي، وفي إطار البند 3 من جدول الأعمال، اعتُمدت ست منظمات غير حكومية لدى المؤتمر (انظر المرفق الثالث).

7 - وأدلى ببيانات افتتاحية كل من رئيس المؤتمر؛ ونائبة الأمين العام؛ ورئيس الجمعية العامة، دنيس فرانسيس (عبر رسالة بالفيديو)؛ ورئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، جيرترود أوفوريوا فيفوامي؛ والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، هبة هجرس؛ وممثلة المجتمع المدني ورئيسة الاتحاد العالمي للصم المكفوفين، سانيا تاركازي؛ وممثلة الشباب خديجة الجلولي (تونس).

ثالثا - انتخاب أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

8 - في الجلسة الأولى وفي إطار البند 4 من جدول الأعمال، انتخب المؤتمر الأعضاء التسعة التالية أسماؤهم لعضوية اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، على أساس أن تبدأ فترة عضويتهم في 1 كانون الثاني/يناير 2025، وهم: هيروشي تامون (اليابان)، وماجينو كوربوران لورينزو (الجمهورية الدومينيكية)، وغيريل دوندوفدورج (منغوليا)، وناتاليا غوالا بيثيات (أوروغواي)، ومارا كريستينا غابريلي (البرازيل)، وكريستوفر نوانورو (نيجيريا)، وعبد المجيد مكني (المغرب)، وفلويد موريس (جامايكا)، وإنماكولادا بلاسينسيا بوريرو (الاتحاد الأوروبي).

رابعا - المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية

ألف - المناقشة العامة

9 - في إطار البند 5 (أ) من جدول الأعمال، أدلى ببيانات يبلغ عددها 155 بيانا كل من الدول الأطراف في الاتفاقية والدول الموقعة عليها، ومجموعات من الدول، ومنظمات دولية، ومنظمات غير حكومية، ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، وكيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة[1].

(1) أدلى ببيانات، بالترتيب الزمني، كل من: ألمانيا؛ وغيانا؛ والأردن؛ وليختنشتاين؛ وتونس؛ والتحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة؛ ومكتب المحامي العام (أمين المظالم) في جورجيا؛ ومنظمة العمل الدولية؛ ومجموعة المكسيك، وإندونيسيا، وجمهورية كوريا، وتركيا، وأستراليا، المعروفة أيضا باسم "مجموعة ميكتا"؛ وأستراليا؛ والكويت؛ ومصر؛ وزامبيا؛ والاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية؛ وأمين المظالم المعني بحقوق الإنسان في سلوفينيا؛ ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ ومالطة؛ واليونان؛ وبلجيكا؛ وآيسلندا؛ والمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة؛ واللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ والمغرب؛ ودولة فلسطين؛ وغانا؛ وكندا؛ وسيراليون؛ والرابطة العالمية للإرسالية المسيحية للمكفوفين لإدماج منظور الإعاقة؛ واللجنة الكندية لحقوق الإنسان؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وإيطاليا؛ ولكسمبرغ؛ وأوغندا؛ والاتحاد الأوروبي؛ وكمبوديا؛ والمنتدى الأوروبي للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وجامعة الدول العربية؛ والإمارات العربية المتحدة؛ وباراغواي؛ وجيبوتي؛ وتشاد؛ ولبنان؛ والشبكة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية وأسرهم؛ والكومنولث؛ والفلبين؛ والبرتغال؛ وسنغافورة؛

باء – مناقشات المائدة المستديرة

10 – يومي 12 و 13 حزيران/يونيه، عقد المؤتمر ثلاثة من مناقشات المائدة المستديرة خلال جلساته الثالثة والرابعة والخامسة. وفي كل مناقشة من مناقشات المائدة المستديرة هذه، قدَّم فريق من المتكلمين عروضاً تلتها مناقشات تحاورية.

المائدة المستديرة 1

التعاون الدولي على تعزيز الابتكارات التكنولوجية ونقلها من أجل مستقبل شامل للجميع

11 – اشترك في رئاسة مناقشة المائدة المستديرة المعقودة في إطار البند 5 (ب) '1' من جدول الأعمال، نائب الممثل الدائم لسري لانكا لدى الأمم المتحدة ونائب رئيس المؤتمر، سوغيشوارا غوناراتنا، وممثل المجتمع المدني ورئيس الاتحاد العالمي للصم، جوزيف موراي. وقدم عروضا أربعة من المشاركين في حلقة النقاش وهم: رئيس الهيئة الوطنية المعنية بتوفير تسهيلات الوصول في اليونان، كونستانتينوس ستيفانيديس؛ ورئيس مديرية تعزيز وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة الصحة والعمل الاجتماعي في السنغال، مامادو لامين فاتي؛ والعضوة في الدفعة الأولى من الفريق الاستشاري الشبابي التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان في غواتيمالا وجامعة سان كارلوس دي غواتيمالا، ماريا خوسيه كارانسا؛ والعضوة في مجلس إدارة الاتحاد العالمي للصم، هيورديس آنا هارالدسدوتير (آيسلندا).

المائدة المستديرة 2

الأشخاص ذوو الإعاقة في حالات الخطر وحالات الطوارئ الإنسانية

12 – اشترك في رئاسة مناقشة المائدة المستديرة المعقودة في إطار البند 5 (ب) '2' من جدول الأعمال، مستشار رئيس وزراء جورجيا لقضايا حقوق الإنسان ونائب رئيس المؤتمر، نيكو تاتولاشفيلي، وممثلة المجتمع المدني ورئيسة الجمعية الوطنية لذوات الإعاقة من السكان الأصليين في نيبال، براتيما غورونغ.

وبولندا؛ ولاتفيا؛ والرابطة الدولية لتمكين المرأة؛ والبرازيل؛ وتركيا؛ وقبرص؛ وأرمينيا؛ والاتحاد العالمي للصم المكفوفين؛ وليتوانيا؛ والمملكة العربية السعودية؛ وفنلندا؛ والنرويج؛ وجمهورية إيران الإسلامية؛ ورابطة الكومنولث الملكية للمكفوفين (منظمة منقذي البصر)؛ وجامايكا؛ وأوكرانيا؛ وكازاخستان؛ وتيمور – ليشتي؛ والاتحاد العالمي للصم؛ وأوروغواي؛ والدانمرك، باسم الفريق الأساسي المعني بمسائل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين؛ وسلوفينيا، باسم بوركينا فاسو، وهولندا (مملكة –)، وسلوفينيا، وزامبيا؛ والمكسيك، باسم مجموعة أصدقاء الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وفرنسا؛ والمجلس الاتحادي لنقابة المحامين في البرازيل؛ وبنما؛ وسري لانكا؛ والنمسا؛ ومنتدى الكومنولث للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وجورجيا؛ وسويسرا؛ وناميبيا؛ وهندوراس؛ وأيرلندا؛ وبلغاريا؛ وغواتيمالا؛ وهنغاريا؛ والاتحاد الأسترالي للمنظمات المعنية بالإعاقة؛ وبيرو؛ وقطر؛ والجمهورية العربية السورية؛ وتشيكيا؛ وكولومبيا؛ وشيلي؛ ومنظمة النساء ذوات الإعاقة بأستراليا؛ ورومانيا؛ وجنوب أفريقيا؛ وأذربيجان؛ وبنغلاديش؛ والمنظمة المعنية بالإدماج في كندا؛ وبوركينا فاسو؛ والمكسيك؛ والصين؛ وقيرغيزستان؛ واليمن؛ والبعثة الدولية لمكافحة الجذام؛ والسويد؛ والدانمرك؛ وكينيا؛ والجزائر؛ ونيجيريا؛ وبيلاروس؛ والجمعية المعنية بمتلازمة داون في نيو ساوث ويلز؛ وإسرائيل؛ ونيوزيلندا؛ وبربادوس؛ وسلوفينيا؛ والجمعية المعنية بمتلازمة داون في أستراليا؛ وتايلند؛ ونيكاراغوا؛ وإسبانيا؛ وكوبا؛ والمجلس الدولي لتعليم ذوي العاهات البصرية؛ والسلفادور؛ وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ وموناكو؛ وإكوادور؛ والهند؛ ومنظمة "كيستون" للخدمات الإنسانية الدولية؛ وكوستاريكا؛ وجمهورية تنزانيا المتحدة؛ وماليزيا؛ وزمبابوي؛ والعراق؛ ومؤسسة السلامة – مركز الدفاع عن المعاقين عقليا؛ واليابان؛ والاتحاد الروسي؛ ونيبال؛ وجمهورية مولدوفا؛ وميانمار؛ ومنظمة كوينزلاند للدعوة إلى الإدماج؛ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وكرواتيا؛ ومالي؛ ومنغوليا؛ وكوت ديفوار؛ ومؤسسة باور الثقافية؛ وجزر سليمان؛ والسنغال؛ وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ وجمهورية كوريا؛ وعمان؛ والبحرين؛ وتوغو؛ وفييت نام؛ ودولة بوليفيا المتعددة القوميات؛ وأندورا.

وقدم عروضا أربعة من المشاركين في حلقة النقاش وهم: رئيسة مجلس الهيئة اللاتفية الجامعة للمنظمات المعنية بالإعاقة (SUSTENTO)، غونتا أنكا؛ ورئيس المجلس الوطني المعني بالإعاقة في كولومبيا، أندرسون هيناو أوروزكو؛ والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فيرجينيا غامبا؛ وكبير مديري البرامج في التحالف العالمي لتحويل المجتمعات المحلية من أجل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وقار شهيد بوري (باكستان).

المائدة المستديرة 3

تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق وسبل العيش المستدامة

13 - اشترك في رئاسة مناقشة المائدة المستديرة المعقودة في إطار البند 5 (ب) '3' من جدول الأعمال، الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة ونائب رئيس المؤتمر، إيفانجيلوس سيكريس، وممثل المجتمع المدني من الاتحاد العالمي للصم المكفوفين، إزيكيل كوموينداً. وقدم عروضا أربعة من المشاركين في حلقة النقاش وهم: كبير أخصائي التعاون المتعدد الأطراف في منظمة العمل الدولية، ياسين سمتر؛ ومدير خدمات إمكانية استخدام الوسائل الرقمية في شركة إتش إمباثي (Empathy Etch) في سنغافورة، جوش تسنغ؛ وسفير الجمعية المعنية بمتلازمة داون في أستراليا، مايكل كوكس؛ والحاصلة على زمالة ماركا بريستو للقيادة في مجال حقوق ذوي الإعاقة من منظمة هيومن رايتس ووتش، ماريانا لوزانو ميدينا (كولومبيا).

جيم - جلسة تحاور بين الدول الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بشأن تنفيذ الاتفاقية

14 - عُقدت جلسة التحاور أثناء الجلسة السادسة في إطار البند 5 (ج) من جدول الأعمال، وترأسها رئيس المؤتمر. وقدم عروضا ثمانية من المشاركين في حلقة النقاش وهم: الموظف المسؤول عن شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، جون ويلموث؛ وكبير موظفي شؤون حقوق الإنسان بمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ريو هادا؛ ومستشارة شؤون الإعاقة في العالم وكبيرة الأخصائيين الاجتماعيين في البنك الدولي، شارلوت فويسوا ماكلين - نهلابو؛ ورئيسة قسم الحوكمة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سارة ليستر؛ ومديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إديم ووسورنو؛ وكبير أخصائي التعاون المتعدد الأطراف في منظمة العمل الدولية، ياسين سمتر؛ ومديرة الأمانة الفنية لشراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، عُلا أبو الغيب؛ وممثل المجتمع المدني والرئيس التنفيذي لمنتدى منطقة المحيط الهادئ للإعاقة، سيتاريكي سيرو ماكانواي.

خامسا - قرارات مؤتمر الدول الأطراف

15 - في الجلسة السادسة المعقودة في 13 حزيران/يونيه، اتخذ المؤتمر بالإجماع، في إطار البند 6 من جدول الأعمال، ثلاثة قرارات اقترحها مكتبه (انظر المرفق الأول).

سادسا - اختتام الدورة

16 - في إطار البند 7 من جدول الأعمال، أعلن رئيس المؤتمر تشكيل المكتب المقبل (2025-2026) على النحو التالي: الرئيس المعيّن، سري لانكا (دول آسيا والمحيط الهادئ)؛ ونائبا الرئيس المعيَّنان: بولندا (دول أوروبا الشرقية)، وكندا (دول أوروبا الغربية ودول أخرى). ولا يزال يتعين على دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والدول الأفريقية تباعا تأكيدُ ترشيحَين لمنصب نائب الرئيس.

17 - وأدلى بملاحظات ممثلو كل من جورجيا، واليونان، وبنما، وسري لانكا بصفتهم نواباً لرئيس المؤتمر.

18 - وأعرب رئيس المؤتمر، في بيانه الختامي، عن تقديره لجميع الدول الأطراف وللأمانة العامة على تعاونها ودعمها القوي في سبيل إنجاح الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف. وأعلن بعد ذلك اختتام الدورة.

المرفق الأول

قرارات مؤتمر الدول الأطراف

اتخذ مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في دورته السابعة عشرة، القرارات التالية:

القرار 1

مكان وتوقيت انعقاد الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

يقرر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 106/61، وإذ يضع في الاعتبار الفقرتين 1 و 2 من المادة 1 من النظام الداخلي للمؤتمر، عقد دورته الثامنة عشرة في مقر الأمم المتحدة، في الفترة من 10 إلى 12 حزيران/يونيه 2025.

القرار 2

توفير الموارد والدعم لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

ينوه مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما تم توفيره من موارد ودعم للدورة السابعة عشرة للمؤتمر، لأغراض منها إتاحة إمكانية الوصول إلى المرافق والحصول على الخدمات، ويكرر توصيته إلى الأمين العام بأن يواصل تقديم الدعم الكافي للمؤتمر في دورته الثامنة عشرة وفي دوراته المقبلة.

القرار 3

طلب موجه إلى الأمين العام بإحالة تقرير مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن دورته السابعة عشرة

يقرر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أن يطلب إلى الأمين العام أن يحيل تقرير المؤتمر عن دورته السابعة عشرة إلى جميع الدول الأطراف والمراقبين.

المرفق الثاني

الموجز الذي أعده الرئيس عن أعمال الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

افتتاح الدورة

1 - في الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها رئيس المؤتمر، طارق الأدب، أكد الرئيس على أهمية الدورة الحالية في سياق الأحداث العالمية الحالية والتحديات الناشئة وقبل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل المقرر عقده في أيلول/سبتمبر 2024. وذكر أن الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين كثيرا ما يواجهون صعوبات وتحديات، هم أفراد أساسيون في المجتمعات، وأنهم أثبتوا قدرتهم على أداء أدوارهم وعلى المشاركة. وفي تونس، اعتُبرت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أولوية وطنية. وقد أضفى دستور عام 2022 بعدا دستوريا على تلك الحقوق بموجب الفصل 54 منه، بضمان الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، تضمَنُ قوانين وسياسات محددة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في صنع القرار وإمكانية حصولهم على فرص التعليم والصحة والتوظيف والتمكين الاقتصادي والترفيه والرياضة. وقد واصلت تونس تعزيز سياساتها وممارساتها لمواءمتها مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والاتفاقات الدولية الأخرى، بهدف النهوض بالتنمية المستدامة للجميع بمن في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة.

2 - وأشارت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن الاتفاقية، التي اعتُمدت قبل 18 عاماً، مثلت إنجازاً هاماً وإلى أنها توشك على بلوغ مستوى التصديق العالمي، حيث بلغ عدد الدول الأطراف فيها 191 دولة، مما يبرهن على الالتزام العالمي بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأكدت على ضرورة ترجمة هذا الالتزام إلى إجراءات محددة تفضي إلى تحقيق نتائج ملموسة. وأشارت أيضًا إلى أن "تقرير الإعاقة والتنمية لعام 2024" (الذي سيصدر قريبًا) قد سلّط الضوء على التقدم المحرز في مجالات التكنولوجيا ومواجهة حالات الطوارئ الإنسانية وفرص العمل اللائق، ولكنه كشف أيضًا عن وجود ثغرات كبيرة، مما يبرهن على أهمية مجالات التركيز الثلاثة للمؤتمر. فأولاً، ما زالت إمكانية الحصول على التكنولوجيا المُعينة غير كافية على مستوى العالم، إلى جانب وجود تفاوتات كبيرة بين البلدان. وثانياً، يتضرر الأشخاص ذوو الإعاقة أكثر من غيرهم في الأزمات الإنسانية، إذ لا تتم مراعاة احتياجاتهم في التخطيط لمواجهة الكوارث وللخدمات الأساسية. وثالثًا، ما زالت هناك عوائق تعرقل توظيفهم، حيث أن احتمال وقوع الأشخاص ذوي الإعاقة في براثن الفقر أعلى ومعدلات توظيفهم أدنى. وأشارت نائبة الأمين العام إلى أن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيُعقد قريبا سيتيح فرصة هامة للتعاون المتعدد الأطراف من أجل تحقيق الحوكمة العالمية الشاملة وتمويل التنمية، وشددت على أهمية المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في تلك العمليات من أجل ضمان أن تصبح الالتزامات والتطلعات الواردة في الاتفاقية واقعاً ملموساً بالنسبة للجميع.

3 - وأشار دنيس فرانسيس، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين، إلى وجود أكثر من 1,3 بليون شخص في العالم من ذوي الإعاقة، وإلى أنهم من أكثر الفئات السكانية ضعفاً لأنهم يواجهون مستويات أعلى من الفقر والتهميش والتمييز، وإلى أن النساء والفتيات ذوات الإعاقة أكثر عرضة لذلك. غير أن أفراداً مثل أنطونيو فانتين، بطل الألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة، يمثلون شخصيات ملهمة بفضل شجاعتهم وتصميمهم. وناشد رئيس الجمعية جميعَ الدول الأطراف أن تعطي الأولوية للشمولية

وأن تنفذ الاتفاقية تنفيذاً كاملاً. وقال إنه يجب على الحكومات أن تكون قدوة يُحتذى بها، بإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب الحياة على قدم المساواة مع الآخرين. وتضطلع الاتفاقية، في ظل التصديق شبه العالمي عليها، بدور محوري في النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيد العالمي. ولذلك، يكتسي المؤتمر الحالي أهمية بالغة لحماية تلك الحقوق كما يساهم في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل. ودعا الحكومات وأصحاب المصلحة إلى تعميم مراعاة حقوق ذوي الإعاقة ودعم تلك الحقوق، وإلى التعاون على إيجاد حلول لسد الثغرات القائمة. وجدد التزامه بتعزيز تحويل الأمم المتحدة إلى هيئة مُيسَّرة وشاملة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة.

4 - وقالت جيرترود أوفوريوا فيفوامي، رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إنه تأهبا لانعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي سيشكل منعطفا حاسما لإدماج منظور الإعاقة، من الضروري الإبقاء على الصيغ القائمة المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى الإشارات إلى الإدماج وإمكانية الوصول والفئات الضعيفة في مشاريع الوثائق الختامية. وقد أجرت اللجنة أكثر من 130 حوارًا مع الدول، وتناولت قضايا مثل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة المهمشين، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والتعليم الشامل للجميع، والحماية الاجتماعية، ونظم الرعاية والدعم، وتغير المناخ، والتأهب للكوارث، وآثار الذكاء الاصطناعي على تقرير المصير. وأشارت إلى أنه خلال الدورة الحالية للمؤتمر، ستجري مناقشات بشأن الابتكارات التكنولوجية وسبل العيش المستدامة المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة والمخاطر التي يواجهونها، مع التأكيد على دورهم كأطراف قادرة على إحداث التغيير. وشددت على الأهمية الحيوية لضمان المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في تصميم السياسات وإمكانية الحصول على التكنولوجيا. ويبرهن تصديق 191 دولة على الاتفاقية على قوة الالتزام بالاتفاقية، ولكن هناك حاجة إلى توفير مصادر تمويل وموارد كافية لتنفيذها بفعالية.

5 - وذكّرت هبة هجرس، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بأنه خلال العقد الماضي، أصبحت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مرئية أكثر في المناقشات العالمية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، والحماية في النزاعات المسلحة، والإدماج المنهجي داخل الأمم المتحدة. إلا أنه رغم التقدم المحرز، ما زالت هناك تحديات كبيرة مثل تلك الناجمة عن النزاعات المسلحة وتغير المناخ والأزمات الاقتصادية. وأشارت إلى أن التطور السريع للتكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، ينطوي على إمكانات تحويلية بالنسبة لحقوق ذوي الإعاقة، ولكن هنالك حاجة إلى التصميم الشامل والتنظيم في هذا الصدد. فقد كشفت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عن وجود ثغرات كبيرة في نُظم الرعاية والدعم، مما يؤكد الحاجة إلى رصد استثمارات كبيرة في نظم مراعية للإعاقة. وقالت إن عملها في المستقبل سيركز على التغييرات التحويلية وعلى الروابط بين الاتفاقية وأهداف التنمية المستدامة. وسيتناول تقريرها الذي سيُقدَّم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المناقشات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وحثت الدول الأطراف على التشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى تسريع العمل من أجل تحقيق تلك الأهداف، وأعربت عن أملها في مواصلة المناقشات والتفاعلات في هذا الصدد.

6 - وأفادت سانيا تاركازي، ممثلة المجتمع المدني ورئيسة الاتحاد العالمي للصم المكفوفين، بأن الهدف الجماعي الذي يطمح إليه أكثر من 1,3 بليون شخص من ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم هو إقامة عالم شامل وميسّر وتشاركي للجميع. ولكن رغم بعض التقدم المحرز، ما زالت هناك تحديات كبيرة

من بينها العوائق التي تعرقل إمكانية الوصول والتمييز المنهجي التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19 التي ظهرت في السنوات الأخيرة وبسبب النزاعات المسلحة. وعلى الصعيد الوطني، تعيق القيود المالية والاضطرابات السياسية إعمال الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى اتباع استراتيجيات شاملة للحد من مخاطر الكوارث. وقد أكد منتدى المجتمع المدني الذي عُقد قبل الدورة الحالية للمؤتمر على أهمية تلك المسائل، ودعا إلى المشاركة الهادفة للأشخاص ذوي الإعاقة. وتواجه بعض المجموعات الممثَّلة تمثيلا ناقصا تحديات إضافية، مما يستوجب اتباع نهج متعدد الجوانب. ومع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، دعت إلى الانتقال من الشعارات إلى الأفعال. وتتضمن أبرز الرسائل التي رغب المجتمع المدني في إيصالها إلى مؤتمر القمة ضمانَ المشاركة الحقيقية، وزيادة التمويل، وتعزيز الشراكات، وبناء القدرات، وترجمة أحكام الاتفاقية إلى قوانين وإجراءات. ويكتسي التعاون مع الدول وفيما بينها أهمية حاسمة للنهوض بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وينبغي أن يهدف هذا التعاون إلى خلق عالم يتيح النجاح لكل شخص ويسمح له بالمساهمة بشكل كامل في المجتمع.

7 - وتحدثت ممثلة الشباب خديجة الجلولي (تونس)، ليس فقط بصفتها الرئيسة التنفيذية لشركة هوكار (HawKar)، وهي شركة ناشئة مكرسة لتحسين حياة الأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة، ولكن أيضًا بوصفها شخصا لديه تجربة حية في التغلب على التحديات التي تعرقل القدرة على التنقل. ولكنها رفضت التهميش وحوّلت تجربتها إلى حافز للتغيير. فالقدرة على التنقل لا تعني فقط القدرة على الانتقال من مكان إلى آخر بل إنها بوابة للاستقلالية والكرامة والمشاركة الاجتماعية. وكانت تجربتها محركا لتصميمها على كسر الحواجز التي تعرقل الإدماج. وشجعت المشاركين على تخيل عالم يتعذر فيه الوصول إلى وسائل النقل العام، ويبدو فيه حضور الفعاليات الاجتماعية حلما بعيد المنال. وأشارت أنه لسوء الحظ، ما زال هذا الوضع واقعَ الملايين من الأشخاص ذوي الإعاقة. في حين أن القدرة على التنقل تمكّن الأشخاص من المشاركة الكاملة في المجتمع والسعي لتحقيق أحلامهم وإقامة علاقات. وتوفر حلول وسائل النقل الكهربائية التي تتيحها شركة هوكار الاستقلالية والكرامة وإمكانية الوصول والشمولية. وفي سياق الإشارة إلى أن العالم يقف على مشارف فترة تغيير، حثّت المشاركين على الالتزام مجددًا ببناء مستقبل أكثر شمولاً يتم فيه تقدير الجميع وتمكينهم.

مناقشات المائدة المستديرة

المائدة المستديرة 1

التعاون الدولي على تعزيز الابتكارات التكنولوجية ونقلها من أجل مستقبل شامل للجميع

8 - اشترك في رئاسة مناقشة المائدة المستديرة المعقودة في إطار البند 5 (ب) '1' من جدول الأعمال، نائب رئيس المؤتمر ونائب الممثل الدائم لسري لانكا لدى الأمم المتحدة، سوغيشوارا غوناراتنا، وممثل المجتمع المدني ورئيس الاتحاد العالمي للصم، جوزيف موراي.

9 - وفي الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها نائب الرئيس، اعترف بالإمكانات الهائلة التي تتيحها التكنولوجيا لتحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة ودعم تنفيذ الاتفاقية. وأشار إلى الابتكارات مثل برامجيات قراءة الشاشة، ولوحات المفاتيح التكيفية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الميسَّرة، وأدوات تكنولوجيا التعليم، وتطبيقات الاتصالات، والتطبيب عن بُعد، ومبادرات المدن الذكية، تعزز الشمولية والتمكين.

كما يمكن للتكنولوجيات القائمة على الذكاء الاصطناعي، مثل منظومات المنازل الذكية والتعرف على الكلام، أن تعزز الاستقلالية. ويكتسي التعاون الدولي، الذي تشارك فيه الحكومات والمنظمات والأوساط الأكاديمية والصناعية، أهمية بالغة لنقل التكنولوجيا والتكيّف المحلي ومعالجة الآثار الأخلاقية للذكاء الاصطناعي. وتشدد الأطر القائمة على أهمية التعاون لتقاسم التكنولوجيات الميسَّرة. وتأهبا لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيُعقد قريبا والجهود ذات الصلة الرامية إلى تعزيز التعاون والنهوض بإطار متعدد الأطراف ومنشّط، دعا الدولَ الأطراف إلى المشاركة في المناقشة الحالية للنظر في التحديات وتبادل النهج الناجحة واقتراح استراتيجيات للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الابتكار والتكنولوجيا.

10 - وقام كونستانتينوس ستيفانيديس، رئيس الهيئة الوطنية المعنية بتوفير تسهيلات الوصول في اليونان، بتسليط الضوء على الأهمية المحورية لإمكانية تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم، واستقلاليتهم الفردية، وعدم التمييز ضدهم، ومشاركتهم الكاملة في المجتمع. ومع أن إمكانية الوصول تشمل البيئة المبنية والمنتجات المادية والخدمات والمجال الرقمي، فقد ركّز على إمكانية استخدام الوسائل الرقمية. فالهدف من المجال الواسع لإمكانية استخدام الوسائل الرقمية هو ضمان قدرة الجميع، بمن في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، على استخدام الأدوات والتكنولوجيات الرقمية. وبفضل عقود من البحث، تم إعداد إرشادات وتكنولوجيات مُعينة وأدوات تدعم التصميم والتطوير الميسَّرين. وقد شجّعت المنظمات الدولية والبلدان والمجموعات الإقليمية إمكانية استخدام الوسائل الرقمية باتخاذ مبادرات سياسية وقانونية. وفي اليونان، تحولت خطة العمل الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2020-2023 إلى الاستراتيجية الوطنية للفترة 2024-2030، وفي هذا الصدد، تقود الهيئة الوطنية المعنية بتوفير تسهيلات الوصول الجهودَ الرامية إلى صياغة السياسات العامة ورصد تنفيذها. ولكن رغم بعض التقدم المحرز، ما زالت إمكانية استخدام الوسائل الرقمية الميسَّرة بعيدة المنال في التكنولوجيات السائدة. وتتطلب معالجة هذه المسألة فهماً أفضل للحواجز ذات الصلة، وتعزيز التثقيف بشأن تيسير الوصول، وتطوير أدوات جديدة. ويجب أن تتسم تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي الشاملة للجميع بالشفافية وبسهولة الاستخدام، وأن تعتمد على جهود متعددة التخصصات وعلى تعاون دولي قوي لتعزيز مستقبل شامل وميسّر للجميع.

11 - وقام مامادو لامين فاتي، رئيس مديرية تعزيز وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة الصحة والعمل الاجتماعي في السنغال، بعرض بطاقة تكافؤ الفرص باعتبارها ابتكارًا تكنولوجيًا وأداة رئيسية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في السنغال. ويتماشى إطار السياسة الاستراتيجية لإدارة شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة في البلد مع المبادرات العالمية مثل أهداف التنمية المستدامة واستراتيجية منظمة الصحة العالمية لإعادة التأهيل المجتمعي، ويقوم ذلك الإطار على ثلاث ركائز هي الركيزة التشريعية والمؤسسية والبرنامجية. وتتضمن الركيزة التشريعية البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أفريقيا وقانون التوجيه الاجتماعي رقم 2010-15. وتشمل الركيزة المؤسسية المؤسسات الرفيعة المستوى والوزارات واتحاد جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة السنغالي. أما الركيزة البرنامجية، فهي تركز على مشاريع مثل بطاقة تكافؤ الفرص. وهذه البطاقة، التي أنشئت بموجب نص قانوني، هي بمثابة شبكة أمان اجتماعي متعددة القطاعات وأداة حاسمة لإدماج ذوي الإعاقة. وهذه البطاقة التي ينظّمها مرسوم ويعرِّفها قرار وزاري، تسهل حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على سبع خدمات اجتماعية أساسية في المجالات التالية: الصحة، وإعادة التأهيل، والتعليم، والتدريب، والنقل، والتوظيف، والتمويل. وتتضمن البطاقة خاصيات تقنية مثل حماية البيانات الشخصية، وتصميم على وجهَي البطاقة

المصنوعة من مادة متينة، ومنصة إدارة لا مركزية تتيح إمكانية الاتصال بالإنترنت، ورموز دخول خاصة بالجهة الإدارية. ويمكن استخدام تلك البطاقة لإصدار شهادات إعاقة مؤقتة، بالإضافة إلى إعداد قوائم المستفيدين بصيغتي Excel و PDF، كما لديها وظائف لتحديد الهوية ووظائف إحصائية، بما في ذلك نظام لتقييم الإعاقة يتيح تسجيل العلامات. ومنذ عام 2012، تم إصدار 098 75 بطاقة من هذا القبيل، مما يسّر حصول المستخدمين على الخدمات الاجتماعية والدعم بشكل كبير.

12 - وشددت ماريا خوسيه كارانسا، العضوة في الدفعة الأولى من الفريق الاستشاري الشبابي التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان في غواتيمالا، على أن التكنولوجيات والعلوم في غاية الأهمية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقوقهم المتعلقة بالحصول على خدمات التعليم والصحة والتوظيف. ويجب أن يعزز مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيُعقد قريبا التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني من أجل تبادل المعارف والموارد. ويساعد الابتكار التكنولوجي على الشمول ولكن يجب أن يكون متاحاً بسهولة وميسور التكلفة. وقد سلطت الأبحاث التي أجراها مكتب الأمم المتحدة للشباب وفي إطار استراتيجية الأمم المتحدة للشباب الضوءَ على دور التكنولوجيا في تطوير المهارات وتمكين الشباب ذوي الإعاقة. وتواجه الشابات ذوات الإعاقة عوائق كبيرة، بما في ذلك البطالة ومحدودية فرص الحصول على التعليم. ويجب إشراكهن في القرارات المتعلقة بالسياسات لضمان مشاركة الشباب الهادفة. ويمكن للابتكارات التكنولوجية أن تحسّن الإدماج وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. وفي دليل أصدره مكتب الأمم المتحدة للشباب، تمت التوصية ببلورة استجابات شاملة لحالات الطوارئ وبتخصيص ميزانيات للتكنولوجيات المُعينة. ويمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لدعم العيش المستقل، ويمكن لنقل التكنولوجيا أن يعزز التنمية المستدامة وإمكانية الوصول المنصف. ويكتسي اكتساب المهارات الرقمية ومكافحة العنف على الإنترنت أهمية حاسمة. ومن الأهمية بمكان أيضا ضمان الشمول الرقمي في الرعاية الصحية. ويجب للتكنولوجيات الجديدة أن تحمي الخصوصية. وبموجب الاتفاق الرقمي العالمي المقترح، ستلتزم الدول الأعضاء بتوفير التكنولوجيا الميسّرة وبناء القدرات. ومن الضروري وضع سياسات فعالة والاستثمار في التكنولوجيا المُعينة. ويجب أن يكون الشباب ذوو الإعاقة جزءًا لا يتجزأ من عملية صنع القرار، لكي يساهموا بشكل كبير في المجتمع. واختتمت مداخلتها بالتشديد على أن بناء مجتمع شامل للجميع وميسّر ومنصف هو مسؤولية كل فرد.

13 - وأشارت هيورديس آنا هارالدسدوتير، العضوة في مجلس إدارة الاتحاد العالمي للصم، إلى أن الاتحاد يعمل على تعزيز حقوق الإنسان لما مجموعه 70 مليون شخص أصم في العالم، كما يعمل على الترويج لأمور من بينها الحق في تقرير المصير وتعلّم لغة الإشارة والتعليم والتوظيف. ويركز الاتحاد على الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات باعتباره حقا أساسيا بموجب المادتين 9 و 21 من الاتفاقية. وأشارت إلى أن التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تركت أثرا إيجابيا على مشاركة الصّم في المجتمع من خلال توفير حلول بصرية مثل تسجيلات الفيديو والتداول بالفيديو. غير أن التكنولوجيات السمعية تستبعد الأشخاص الصم، خاصة في حالات الطوارئ. وهناك حاجة إلى تصاميم عامة وحلول ميسّرة، غير أنها لا تتاح في كثير من الأحيان إلا بعد بذل جهود دعوية. وخلال جائحة كوفيد-19، ازدادت وتيرة الترجمة الفورية إلى لغات الإشارة الوطنية أثناء البث ولكن جودتها كانت متفاوتة. وما زالت هناك فوارق كبيرة بين البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل فيما يتعلق بإمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وشددت على أهمية إشراك منظمات الصُم في تصميم

التكنولوجيات الجديدة. ويكتسي كل من التصميم العام والحلول القائمة على التكنولوجيا البسيطة أهمية بالغة، خاصـــة في حالات الأزمات. ويدعم الاتحاد تطوير تكنولوجيات جديدة تراعي واقع الصُـــم في جميع أنحاء العالم، لضمان المساواة في الوصول ومشاركتهم في المجتمع.

14 - وأثناء المناقشـــة التحاورية، أدلت ببيانات دولٌ أطراف مختلفة وكيانات أخرى، من بينها هنغاريا، وسري لانكا، والمكسيك، وتركيا، وسنغافورة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وسلطت المناقشة الضوء على فجوتين رئيسيتين تؤثران على الأشخاص ذوي الإعاقة هما الفجوة بين الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الأشخاص، وبين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وبشكل عام، يفتقر الأشخاص ذوو الإعاقة لإمكانية الحصـــول على العديد من التكنولوجيات، وبشـــكل خاص، يفتقرون لإمكانية الحصـــول على التكنولوجيات المُعينة التي يحتاجونها. وتواجه النســـاء ذوات الإعاقة عوائق أكبر. وفي البلدان النامية، لا يمكن التعويل على التكنولوجيات والكهرباء والتغطية بالإنترنت، وكثيرا ما تكون تكلفتها غير ميسورة. ودعا المشاركون إلى تعزيز التعاون الدولي لمواجهة تلك التحديات من خلال نقل التكنولوجيا، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وبناء القدرات، واســتخدام المنتجات المحلية لخفض التكاليف. وتم التشـــديد على ضـــرورة رصـــد ميزانيات للتكنولوجيا المُعينة وتطبيق مبادئ التصـــميم العام. ومن الأهمية بمكان إشـــراك الأشـــخاص ذوي الإعاقة في تطوير التكنولوجيا وتنفيذ القواعد التنظيمية لضـــمان إمكانية الوصـــول وحماية البيانات. ولضمان مستقبل شامل للجميع، من الضروري الاستثمار في الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية وتقاسم الابتكارات، مثل البطاقات الرقمية ونظم الإنذار المبكر الميسَّرة في حالات الخطر وحالات الطوارئ.

المائدة المستديرة 2

الأشخاص ذوو الإعاقة في حالات الخطر وحالات الطوارئ الإنسانية

15 - اشترك في رئاسة مناقشة المائدة المستديرة مستشار رئيس وزراء جورجيا لقضايا حقوق الإنسان ونائب رئيس المؤتمر، نيكو تاتولاشفيلي، وممثلة المجتمع المدني ورئيسة الجمعية الوطنية لذوات الإعاقة من السكان الأصليين في نيبال، براتيما غورونغ.

16 - وفي الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها نائب الرئيس، قدّم لمحة عامة عن القضـــايا والتحديات الرئيســـية التي يواجهها الأشـــخاص ذوو الإعاقة في حالات النزاع والكوارث الناجمة عن المناخ وحالات الطوارئ الصـحية في سـياق تمتعهم بحقوقهم ومن حيث التحديات المسـتمرة التي تعرقل تنفيذ أطر الحد من مخاطر الكوارث المراعية لمنظور الإعاقة خلال جميع مراحل التأهب والاستجابة والتعافي.

17 - وقامت غونتا أنكا، رئيســـة مجلس الهيئة اللاتفية الجامعة للمنظمات المعنية بالإعاقة (SUSTENTO)، بتسليط الضوء على الحاجة الملحة إلى وضع خطط تأهب واستجابة للطوارئ تكون جامعة وميسّرة وشاملة وتلبي الاحتياجات الخاصة للأفراد ذوي الإعاقة. وأشارت إلى اللاجئين ذوي الإعاقة الفارين من الأعمال العدائية الدائرة في أوكرانيا كمثال على بعض المســـائل الرئيســـية المطروحة في هذا الصـــدد. ويواجه الأشـــخاص ذوو الإعاقة العديد من الصـــعوبات أثناء إجراءات الإجلاء، بما في ذلك تدني مستوى وعي أفراد المجتمع، وحتى المنظمات المحلية التي تعمل على إدماج منظور الإعاقة وتيسير إمكانية الوصـول؛ ونظم التنبيه والمعلومات والاتصـالات غير الميسَّـرة؛ وانقطاع خدمات الرعاية الصـحية، ونقص رعاية الصحة النفسية والدعم النفسي والعاطفي. وقدّمت السيدة أنكا بعض التوصيات الرئيسية، مثل وضع خطط قوية للتأهب لحالات الطوارئ وخطط لإجلاء الأشـخاص ذوي الإعاقة وأسـرهم أو الأشـخاص الذين

يدعمونهم؛ وزيادة الوعي بأهمية إدماج منظور الإعاقة في حالات الطوارئ في صفوف العموم؛ وتدريب المسعفين والعاملين الآخرين؛ وتحسين إمكانية الوصول إلى نظم وقنوات الاتصالات، بما في ذلك استخدام أشكال متعددة من نظم الإنذار، مثل الإنذارات المرئية والرسائل النصية والتنبيهات الاهتزازية؛ وضمان توفير الرعاية الصحية، بما في ذلك الدعم النفسي والعاطفي، للأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الطوارئ وخلال الانتقال.

18 - وركز أندرسون هيناو أوروزكو، رئيس المجلس الوطني المعني بالإعاقة في كولومبيا، في عرضه على سياق تغير المناخ والنزاعات المسلحة، مستخدماً كولومبيا كمثال. وعرض خمسة مبادئ توجيهية رئيسية لإرشاد العمل الحكومي تتمثل في: حماية جميع أشكال الحياة؛ والمبادئ الأخلاقية؛ والتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم؛ ومواءمة وضع السياسات مع المادة 11 من الاتفاقية؛ والتعاون الدولي. وشدد على أهمية تنفيذ نهج متعدد الجوانب وشامل للإعاقة إزاء التأهب لمواجهة المخاطر والحد منها وإدارتها، من خلال الاعتراف بخصوصية الأشخاص ذوي الإعاقة وتنوعهم، بهدف الحد من الأضرار التي تلحق بالأشخاص ذوي الإعاقة وتجنبها، وإصلاح الأضرار التي قد تلحق بالأشخاص ذوي الإعاقة نتيجة للاستجابات الإنسانية غير الميسّرة أو غير الشاملة للجميع. واختتم عرضه بتقديم عدة توصيات.

19 - وشرحت فيرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ولاية مكتبها وأشارت إلى أنها ركزت مؤخرا على الأطفال ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة. وبعد الإشارة إلى التدني الكبير لمستوى الإبلاغ عن هذا الموضوع ودراسته، عرضت الممثلة الخاصة نتائج واستنتاجات دراسةٍ نشرها مكتبها مؤخراً عن التداعيات الفريدة للنزاعات المسلحة على الأطفال ذوي الإعاقة وعن سبل الترويج لنهج قائم على حقوق الإنسان إزاء إدماج منظور الإعاقة في ذلك السياق. وتضمنت النتائج الرئيسية لتلك الدراسة نقصَ البيانات؛ والآثار غير المتناسبة للنزاعات المسلحة على الأطفال ذوي الإعاقة، بما في ذلك ارتفاع احتمال تعرُّضهم للتجنيد والاستخدام من قبل القوات والجماعات المسلحة، أو قتلهم أو تشويههم في الأعمال العدائية، أو وقوعهم ضحايا للعنف الجنسي، أو اختطافهم أثناء النزاعات المسلحة؛ وحرمانهم من المساعدات الإنسانية مما يؤدي إلى انخفاض إمكانية حصولهم على الغذاء والمياه والصرف الصحي والرعاية الصحية والأجهزة المُعينة وخدمات دعم الصحة العقلية والنفسية. وتضمنت الخطوات التي يمكن اتخاذها لتدارك هذا الوضع تعزيزَ جمع البيانات عن الأطفال ذوي الإعاقة؛ والتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأطفال والمنظمات التي تمثلهم، على جميع مستويات عملية وضع السياسات؛ وتنظيم مبادرات للتوعية وتوفير التدريب وغيره من جهود بناء القدرات لفائدة الأفراد العسكريين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني وموظفي حماية الطفل وغيرهم بشأن إدماج منظور الإعاقة.

20 - وركّز وقار شهيد بوري، كبير مديري البرامج في التحالف العالمي لتحويل المجتمعات المحلية من أجل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، على الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقات النفسية والاجتماعية في حالات الخطر وحالات الطوارئ. وقدّم لمحة عامة عن أشكال الإقصاء والتمييز القائمة من قبل التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقات النفسية والاجتماعية، مثل الارتفاع غير التناسبي لحالات الحرمان من الأهلية القانونية وكذلك الإيداع في المؤسسات وفي المستشفيات والعلاج القسري. ويثير ذلك الوضع تحديات فريدة يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقات النفسية والاجتماعية في حالات الخطر وحالات الطوارئ. فعلى سبيل المثال، يصعب على الأشخاص الذين يعانون من إعاقات نفسية واجتماعية المودعين في المؤسسات الفرار أو الإجلاء في تلك الحالات ويواجهون خطر التخلي عنهم، وتزداد جسامة تلك

التحديات في حالة الأطفال ذوي الإعاقات النفسية والاجتماعية أو الفكرية والأشخاص المصابين بالتوحد والنساء والفتيات وكبار السن من ذوي الإعاقة. وبشكل عام، ورغم التحديات والمخاطر الفريدة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقات النفسية والاجتماعية، يتم استبعادهم إلى حد كبير من سياسات وجهود التأهب للكوارث والاستجابة لها، وذلك قبل حالات الطوارئ وأثناءها. واختتم مداخلته بحثّ الدول الأطراف وأصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية على تحويل الرعاية الصحية العقلية من نموذج قائم على الطب إلى نموذج قائم على حقوق الإنسان، يعتمد على نُظم الدعم المجتمعي؛ وتعزيز إدماج ذوي الإعاقة والدعم المجتمعي في جميع الأوقات، بما في ذلك أثناء حالات الطوارئ؛ وإصلاح النظم القانونية فيما يتعلق بالأهلية القانونية والسعي إلى التخلي عن ممارسة الإيداع في المؤسسات بما يتماشى مع الاتفاقية؛ وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية جمع البيانات؛ وإنهاء جميع أشكال العنف والتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.

21 - وخلال المناقشة التحاورية، أدلى ببيانات ممثلو كل من جورجيا، وفنلندا، وأوكرانيا، وغيانا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ومنظمة لارش (L'Arche)، ومكتب المحامي العام في جورجيا، وكينيا، وجنوب أفريقيا، وإكوادور، والاتحاد الأوروبي، والجمهورية الدومينيكية، والمنظمة الأسترالية للأشخاص ذوي الإعاقة، والسويد، ومالطا، ورومانيا، وسنغافورة، وإسبانيا، ومنتدى منطقة المحيط الهادئ للإعاقة، ومصر، وبولندا. وسلطت البيانات الضوء على ضرورة إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم؛ وضرورة تعزيز تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وقدرتهم على الصمود وعيشهم المستقل؛ وعلى مواطن ضعف الأطفال ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة؛ وعلى البرامج والمبادرات التي يجري تنفيذها على المستويين الوطني والمحلي، بما في ذلك بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة.

المائدة المستديرة 3

تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق وسبل العيش المستدامة

22 - اشترك في رئاسة مناقشة المائدة المستديرة المعقودة في إطار البند 5 (ب) '3' من جدول الأعمال، الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة ونائب رئيس المؤتمر، إيفانجيلوس سيكريس، وممثل المجتمع المدني من الاتحاد العالمي للصم المكفوفين، إزيكيل كوموينداً.

23 - وفي الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها نائب الرئيس، ذكّر بالإطار المعياري العالمي الحالي للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فبموجب الاتفاقية، تُطالَب الدول الأطراف باتخاذ خطوات، من بينها سن تشريعات، لحظر التمييز؛ وتوفير فرص متكافئة وظروف عمل عادلة وملائمة؛ وتعزيز فرص العمل الحر، ومباشرة الأعمال الحرة، وتكوين التعاونيات والمشاريع التجارية؛ وتوفير إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية وبرامج الحد من الفقر وغيرها من الخدمات وأشكال الدعم. ومنذ اعتماد الاتفاقية، أُطلقت العديد من المبادرات وبُذلت الكثير من الجهود ولكن التقدم المحرز كان بطيئاً ومتفاوتاً. ورغم وجود أدلة على أن للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في العمل اللائق على قدم المساواة مع غيرهم وعلى أن لدى العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة الاستعداد والقدرة على المشاركة في سوق العمل والسعي للحصول على سبل عيش لائقة ومستدامة لأنفسهم ولأفراد أسرهم، إلى جانب المساهمة الاقتصادية في المجتمع، إلا أن العديد منهم لا يزالون يواجهون عوائق هائلة ونقصاً في الفرص المتاحة لممارسة حقوقهم في هذا الصدد. ويجب تسريع نسق الجهود المبذولة لمعالجة الثغرات القائمة.

24 - وقال ياسين سمتر، كبير أخصائي التعاون المتعدد الأطراف في منظمة العمل الدولية، إن البيانات المتاحة ما زالت تؤكد الحاجة إلى تحسين توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. إذ يوجد ما مجموعه 7 من كل 10 أشخاص من ذوي الإعاقة خارج دائرة القوى العاملة، مقارنة بـ 4 من كل 10 أشخاص بدون إعاقة. وكان معدل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل أقل من معدل مشاركة الأشخاص بدون إعاقة في سوق العمل بعدد يتراوح بين 30 و 40 نقطة مئوية عموما، وهذا المعدل أدنى في صفوف النساء ذوات الإعاقة. وعلى المستوى العالمي، ترتفع نسب الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعملون لحسابهم الخاص. وفي البلدان النامية، قد يعني العمل في الاقتصاد غير الرسمي الافتقار إلى الحماية الاجتماعية. وهناك نتيجة أخرى مثيرة للقلق بشكل خاص وتنطبق على جميع المناطق وهي أن احتمال حرمان الشباب ذوي الإعاقة من التوظيف أو التعليم أو التدريب يعادل ضعف هذا الاحتمال بالنسبة للشباب بدون إعاقة. ولتحسين هذا الوضع، يجب اتخاذ تدابير موجّهة خصيصا لذوي الإعاقة، والأهم من ذلك هو أنه يجب اتخاذ تدابير تعميم شاملة وفعالة بما في ذلك لمراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ولمواجهة تلك التحديات، اعتمدت منظمة العمل الدولية مبادرات من قبيل الشبكة العالمية للأعمال والإعاقة التابعة لمنظمة العمل الدولية، التي ساعدت بشكل كبير على توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في أوساط الأعمال في أكثر من 40 بلداً. وعملت منظمة العمل الدولية أيضًا على تعزيز إدماج منظور الإعاقة في العمل المناخي، واقتصاد الرعاية، والتجارة، والحماية الاجتماعية، حيث يتعيّن تصميم مزيج السياسات ذات الصلة بشكل جيد لضمان مواءمة استحقاقات العجز مع العمل المدفوع الأجر.

25 - وقال جوش تسنغ، مدير خدمات إمكانية استخدام الوسائل الرقمية في شركة إتش إمباثي (Empathy Etch) في سنغافورة، إنه بفضل التزامات وإجراءات محددة، أصبح الإدماج ممكناً في البلد، وذلك رغم بقاء بعض الثغرات. وفي الخطة الرئيسية التمكينية لعام 2030 المعتمدَة في سنغافورة، تم تحديد الهدف الوطني المتمثل في إنشاء مجتمع شامل للجميع حقًّا في مجالات تمتد من البنية التحتية الميسَّرة إلى تيسير الرعاية الصحية والترفيه والتوظيف. وكان الهدف من الخطة الرئيسية هو رفع معدل توظيف السنغافوريين ذوي الإعاقة إلى نسبة 40 في المائة بحلول عام 2030. وقد ارتفع معدل توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 سنة من نسبة 28,2 في المائة في عام 2019 إلى نسبة 32,7 في المائة في عام 2023. وكان أحد العوامل الرئيسية المساهمة في هذا النجاح هو برامج التوظيف مثل "برنامج الباب المفتوح"، الذي أنشئ في عام 2014، والذي يتيح للباحثين عن عمل من ذوي الإعاقة إمكانية الحصول مجانًا على التدريب الوظيفي ومواءمة مهاراتهم مع متطلبات الوظائف والتنسيب الوظيفي لمدة تصل إلى عام كامل. وقدم البرنامج الدعم أيضا إلى أرباب العمل لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة بتقديم منح تدريبية (تغطي نسبة تصل إلى 90 في المائة من تكاليف التدريب)، ومنح لإعادة تصميم الوظائف، فضلاً عن المساعدة على تغيير المواقف السلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة في مكان العمل. ويمثل برنامج "SkillsFuture Singapore" (مهارات المستقبل في سنغافورة) والقطب التجريبي للأعمال التمكينية مبادرتين توفران دورات تدريبية ملائمة مكيَّفة بالإضافة إلى إعانات مالية لجميع السنغافوريين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، وتدريب مقدمي الخدمات، وهما يهدفان لمساعدة المتدربين على البقاء قابلين للتوظيف وعلى اغتنام الفرص الوظيفية الجديدة، بسبل من بينها تقريب فرص التدريب والتوظيف من الأشخاص ذوي الإعاقة. وشملت التوصيات التي قدمها السيد تسنغ زيادةَ توعية أصحاب العمل بمزايا توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة؛

وضـــمان إمكانية الالتحاق بالبرامج التعليمية مدى الحياة؛ وتمكين الأشـــخاص ذوي الإعاقة من خلال التدريب على اكتســـاب المهارات والحصـــول على التكنولوجيات المُعينة؛ وإتاحة فرص للتنقل الوظيفي والتدرّج الوظيفي وبلوغ الرضـــا الوظيفي. ولكن لا يزال الطريق طويلاً لبلوغ الهدف المنشـــود، ودعا إلى تضـــافر جهود الحكومات والشـــركات والأشـــخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم لتعزيز التوظيف المراعي لاعتبارات الإعاقة.

26 - وقال مايكل كوكس، ســـفير الجمعية المعنية بمتلازمة داون في أســـتراليا، إن نســـبة تناهز 75 في المائة من العمال ذوي الإعاقة الذهنية يعملون حاليًا في أماكن عمل لا توظف ســـوى الأشـــخاص ذوي الإعاقة. وكثيرا ما يكون الأجر الذي يتقاضاه الأشخاص الذين يعملون في مثل تلك الوظائف المنفصلة أقل من أجر أولئك الذين يعملون في وظائف غير منفصلة، وكثيرا ما تكون تلك الأجور أقل من الحد الأدنى للأجور. ولا يتمكن ســوى عدد قليل جدًا منهم من الانتقال إلى العمل في ســوق العمل المفتوحة، رغم وجود أدلة قوية على أنه يمكن للأشـخاص ذوي الإعاقات الذهنية أن يعملوا في سـوق العمل المفتوحة. وأشـار إلى أنه بتحسين مسارات التوظيف المؤدية إلى العمل في سوق العمل المفتوحة وتوفير الدعم الملائم والمعلومات المناسبة، يمكن تحويل قطاع التوظيف. ولتحقيق هذا التحول، يجب أن يحصل الأشخاص ذوو الإعاقة على أجر منصـف ومناسـب مقابل عملهم؛ ويجب تزويد أصـحاب العمل بالمعلومات والتدريبات اللازمة لضـمان إدماج الأشـخاص ذوي الإعاقة الذهنية في مكان العمل؛ وينبغي تقديم دعم أفضـل للانتقال من المدرسـة إلى سـوق العمل المفتوحة؛ ويجب الترويج لنهج "التوظيف في سـوق العمل المفتوحة أولاً" في إطار تقديم الدعم لذوي الإعاقة؛ وكما حققت ذلك مؤخرًا اللجنة الملكية المعنية بالإعاقة في أسـتراليا، يجب مضـاعفة الجهود الرامية لمسـاعدة مقدمي خدمات التوظيف المنفصـل على الانتقال من التوظيف المنفصـل إلى التوظيف في سوق العمل المفتوحة.

27 - وقامت ماريانا لوزانو ميدينا، الحاصـــلة على زمالة ماركا بريســـتو للقيادة في مجال حقوق ذوي الإعاقة من منظمة هيومن رايتس ووتش، وهي امرأة لديها إعاقة ذهنية، بالحديث عن تجربتها الشـخصـية لتوضـح كيف يمكن لدعم الأشـخاص ذوي الإعاقة أن يمكّن هؤلاء الأشـخاص من المشـاركة الفعالة في المجتمع، بما في ذلك في سوق العمل. وفي سياق الإشارة إلى التعليق العام رقم 8 (2022) بشـــأن حق الأشـــخاص ذوي الإعاقة في العمل والعمالة، قالت إن التنفيذ الفعال لمخططات الحصـــص بهدف زيادة معدل توظيف الأشـــخاص ذوي الإعاقة في القطاعين العام والخاص على حد الســـواء أمر ضروري ولكنه كثيرا ما لا يُطبَّق على المستوى الوطني. وكثيرا ما تكون مخططات الحصص وحدها غير كافية لإزالة الحواجز التي يواجهها الأشـخاص ذوو الإعاقة، ولذلك ينبغي أن تقترن بتدابير أخرى لضـمان عدم التمييز والمسـاواة من أجل تجنب المشـاركة الشـكلية والفصـل في مكان العمل. واختتمت مداخلتها بتقديم مجموعة من التوصـيات التي ركّزت على توفير تعليم جيد شـامل للجميع ملائم لاحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة على جميع المســـتويات وعلى زيادة فرص التحاق الشـــباب ذوي الإعاقة بالتعليم العالي؛ وتشـجيع العمالة، ولا سـيما فرص العمل الرسـمي واللائق، مع تقديم الدعم؛ وجمع الإحصـاءات والبيانات بانتظام عن توظيف الأشـخاص ذوي الإعاقة؛ وإنشـاء آليات للرصـد والتقييم والإبلاغ رسـميا عن حالة توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.

28 - وخلال المناقشـــة التحاورية، أدلى ببيانات ممثلو كل من الجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، وغيانا، وتركيا، وكندا، وجورجيا، وأستراليا، والاتحاد الأوروبي، وبنما، وجامايكا، وغيرهم. وركزت البيانات على تبادل

الممارسات الجيدة لمعالجة التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة على مستوى التوظيف. وتضمنت الممارسات الجيدة استراتيجيات وخطط عمل وطنية ومبادرات أخرى تهدف إلى تنويع وتعزيز نماذج التوظيف من أجل زيادة فرص العمل المتاحة، وتقديم ما يلزم من خدمات ودعم لكل من أصحاب العمل والموظفين ذوي الإعاقة، ومن خلال التدابير المالية والضريبية وغيرها من التدابير، وإصلاح قطاع التوظيف لتحسين أداء أصحاب العمل في القطاعين العام والخاص من حيث توظيف العمال ذوي الإعاقة واستبقائهم.

جلسة تحاور بين الدول الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بشأن تنفيذ الاتفاقية

29 - افتتح رئيس المؤتمر جلسة التحاور بإعادة التأكيد على الموضوع الرئيسي للدورة الحالية، وهو "إعادة التفكير في إدماج منظور الإعاقة في المرحلة الدولية الراهنة وقبل انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل"، وعلى الفرصة التاريخية المتاحة لإعادة ترتيب الأولويات والإجراءات العالمية بهدف تلبية الاحتياجات والتطلعات الإنمائية لشعوب العالم، من خلال معالجة الثغرات في الحوكمة العالمية، وإعادة تأكيد الالتزامات القائمة بتحقيق التنمية المستدامة والمضي قدما نحو نظام متعدد الأطراف حقا، بالتوازي مع ضمان مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ووجهات نظرهم في جميع عمليات صنع القرار المتصلة بمؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

30 - وركّزت إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على الاستجابات الإنسانية الشاملة للجميع. وفي سياق الإشارة إلى تردي الاتجاهات العالمية للاحتياجات الإنسانية في عام 2024 نتيجة للنزاعات وحالات الطوارئ المناخية وغيرها من العوامل، سلّطت الضوء على الحاجة إلى تمويل مستقر وكافٍ للعمل الإنساني الشامل للإعاقة باعتباره وسيلة أساسية لضمان بلورة استجابات فعالة ومستدامة خلال حالات الخطر وحالات الطوارئ. أما فيما يتعلق بالاتفاقية، فقد أشارت إلى أن المكتب التزم، في إطار خطته الاستراتيجية للفترة 2023-2026، باتخاذ عدة إجراءات لجعل العمل الإنساني تشاركيا أكثر وأكثر شمولية ومراعاة للمنظور الجنساني وللمبادئ. وقد بذل المكتب جهودًا لجعل العمل الإنساني مراعيا لمنظور الإعاقة من خلال تحسين إمكانية الوصول، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمعات المحلية وحماية الخصوصية، من جملة جوانب رئيسية أخرى.

31 - وعرض جون ويلموث، الموظف المسؤول عن شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مختلف المبادرات التي أطلقتها الإدارة لدعم تنفيذ الاتفاقية. وأشار إلى أن الإدارة واصلت الاضطلاع بدور أمانة المؤتمر وقيادة أعمال فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بالاتفاقية. وفيما يتعلق بالمساهمات البحثية، أشار إلى أن المنشور الرئيسي الذي سيصدر قريبا المعنون "تقرير الإعاقة والتنمية لعام 2024" سيتضمن تقييماً للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ولأجلهم وبالتعاون معهم، وسيتضمن، بناء على تلك المعطيات، الممارسات الجيدة والإجراءات الموصى بها لضمان تحقيق الأهداف بحلول عام 2030. وداخل الإدارة، يتواصل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة على سبيل الأولوية، حيث تم إحراز تقدم من خلال إجراءات التعميم والتدخلات المحددة الهدف. وقدمت الإدارةُ الدعمَ أيضاً إلى الدول الأعضاء على المستوى القطري من خلال مبادراتها لبناء القدرات، بما في ذلك من خلال مشروعٍ يهدف لتعزيز الإدماج الاجتماعي للأطفال والشباب المصابين بالتوحد من خلال الرياضة في كوبا والجمهورية الدومينيكية وبنما.

32 - وأكد ريو هادا، كبير موظفي شؤون حقوق الإنسان بمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهو يتطلع إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية الذي سيُعقد في عام 2025، على ضرورة مضاعفة الجهود والالتزامات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وبينما اعترف بالتقدم الهائل الذي أُحرز منذ اعتماد الاتفاقية قبل ما يناهز 20 عامًا، قال إن التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة وانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرضون لها لا تزال قائمة. ولذلك من الضروري أن يتطرق الميثاق من أجل المستقبل والإعلان بشأن الأجيال المقبلة إلى تلك التحديات بوضوح، بما في ذلك من خلال تحويل نظم الرعاية والدعم المتاحة للأجيال الحالية والمستقبلية من الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن خلال وضع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم في صميم عملية صنع القرار.

33 - وقامت شارلوت فويسوا ماكلين - نهلابو، مستشارة شؤون الإعاقة في العالم وكبيرة الأخصائيين الاجتماعيين في البنك الدولي، بعرض العمل الذي قام به البنك الدولي مؤخراً في مجال النهوض بإدماج منظور الإعاقة في مجالات رئيسية مثل التعليم والتنمية الرقمية وجمع البيانات والنوع الجنساني وإعادة الإعمار بعد الكوارث والنقل واستثمارات القطاع الخاص والحماية الاجتماعية. وفي سياق الإشارة إلى أن الاتفاقية تشكل دعامة لعدة جوانب من عمل البنك الدولي، ذكّرت بأن البنك أكد التزامه بإدماج منظور الإعاقة في مؤتمر القمة العالمي المعني بقضايا الإعاقة الذي عقد في عام 2022. وضمن تلك الأطر والالتزامات، قدّم البنك الدعم إلى الدول الأطراف على المستوى القطري، بما في ذلك إلى البرامج التي تهدف إلى تعزيز الأطر القانونية، وتعزيز إمكانية الوصول وتعزيز الشمول الرقمي في أوزبكستان، وتقديم الدعم التقني إلى رومانيا لوضع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2022-2027. وبالإضافة إلى ذلك، يسعى البنك، في إطار شراكة مع شركة مايكروسوفت والوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومبادرة بيانات الإعاقة لجامعة فوردهام في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى إنشاء مركز بيانات عن الإعاقة لإتاحة الاطلاع على البيانات المتعلقة بالإعاقة واستخدامها عبر مختلف مؤشرات وقطاعات التنمية البشرية، وسيتم إطلاق هذا المركز في نيسان/أبريل 2025.

34 - وأشارت سارة ليستر، رئيسة قسم الحوكمة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى المنعطف الحاسم الذي يمر به المجتمع الدولي، ملاحِظة أن أزمة الكوكب، مقترنة بركود أو تراجع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، قد أثرت بشكل غير تناسبي على الأشخاص ذوي الإعاقة. وفيما يتعلق بصلة المواضيع الفرعية للدورة الحالية بعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قدّمت عدة توصيات تأهبا لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل. ومن التكنولوجيا المُعينة إلى البنية التحتية العامة الرقمية، يجب أن يكون التصميم الشامل ركيزة لتطوير التكنولوجيات وإدارتها على حد السواء. وفيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث، تكتسي مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، بكل تنوعهم، والمنظمات التي تمثلهم، أهمية قصوى لإدماج منظور الإعاقة. وأخيرا، أشارت إلى أنه ينبغي لأسواق العمل وأماكن العمل أن تكون بيئات تمكينية وشاملة، وتحقيقا لهذه الغاية، يجب التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم.

35 - وقال السيد سمتر، من منظمة العمل الدولية، إن إدماج منظور الإعاقة هو أحد ركائز العمل اللائق، وأشار إلى التزام المنظمة باستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة. وبعد التذكير بهدف المدير العام لمنظمة العمل الدولية المتمثل في جعل منظمة العمل الدولية من أرباب العمل المفضلين لدى الأشخاص ذوي الإعاقة، قدّم أمثلة على الإجراءات المتخذة في هذا الصدد. وقد اكتسى إنشاء الشبكات داخل منظمة العمل الدولية، مثل شبكة مناصري ذوي الإعاقة، أهمية حيويّة لتعزيز ثقافة التبادل والتعلم

والريادة في مجال إدماج منظور الإعاقة في مكان العمل. وكانت المبادرات المتعلقة بالتدريب والتوعية في صفوف الموظفين بشأن إدماج منظور الإعاقة عنصراً أساسياً آخر لخلق مكان عمل شامل للجميع. وبالتوازي مع التأكيد على فوائد اعتماد استراتيجية لإدماج منظور الإعاقة على نطاق المنظمة، أشار إلى أن منظمة العمل الدولية بصدد صياغة استراتيجية جديدة في هذا الصدد لتغطية الفترة 2024-2027.

36 - وأشارت عُلا أبو الغيب، مديرة الأمانة الفنية لشراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى سياق الاتجاهات الإنمائية الناشئة، بما في ذلك حالة الطوارئ المناخية، والاحتياجات الإنسانية المتزايدة، وخطة أعمال الرعاية، والمحطات السياساتية الرئيسية المقبلة المدرجة على خطة التنمية العالمية، بما في ذلك مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، والمناقشات المفضية إلى وضع خطة التنمية لما بعد عام 2030. ورغم استمرار وجود ثغرات حاسمة، ظل اتجاه التمويل نزوليا، واستمرّ النقص في الاستثمار في إدماج منظور الإعاقة. وتمثل شراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة آليةَ تمويل فريدة من نوعها لأنها تضم كيانات الأمم المتحدة والحكومات ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة التي تكرس جهودها لتنفيذ الاتفاقية على المستوى القطري. وفي سياق الإشارة إلى الموضوع الرئيسي للدورة، قالت إن ضمان تعميم إدماج منظور الإعاقة حقا في خطة التنمية يتطلب استثمارات متزايدة ومطردة في إدماج منظور الإعاقة على المدى الطويل؛ وتخصيص الوقت اللازم لإرساء أسس التنفيذ الفعال للاتفاقية ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وتقديم المساعدة التقنية الملائمة للسياق على المستويين الوطني والمحلي، مع الاسترشاد بقيادة الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم.

37 - وقال سيتاريكي سيرو ماكانواي، الرئيس التنفيذي لمنتدى منطقة المحيط الهادئ للإعاقة، إنه بوصفه شخصا ذا إعاقة من السكان الأصليين من دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، يدرك جيدًا أشكال التمييز المتعددة والمتداخلة التي يتعرض لها الأشخاص ذوو الإعاقة، مما يضاعف من أنواع الوصم والتهميش والإقصاء التي يتعرضون لها. وبعد ذِكر أن التقديرات الأخيرة تشير إلى أن 1,3 بليون شخص، أو 16 في المائة من سكان العالم، لديهم إعاقة، شدد على أهمية التمويل المحدد الهدف والبيانات المصنفة والأطر التي تسمح بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة مشاركة مجدية بما يتواءم مع الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأطراف والشركاء في التنمية وأصحاب المصلحة الآخرين لتنفيذ الاتفاقية. وفي الختام، شدد على ضرورة النظر في أهمية إنصاف الأشخاص ذوي الإعاقة عند إعادة التفكير في إدماج منظور الإعاقة، ولا سيما في سياق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيُعقد قريبا.

38 - وخلال المناقشة التحاورية، أدلى ببيانات ممثلو كل من غينيا، وهندوراس، والمكسيك، وكينيا، وناميبيا، ومبادرة تحقيق الأحلام للنهوض بالشباب (DoTheDream Youth Development Initiative)، وهي منظمة غير حكومية، وطُرحت أسئلة على المشاركين في حلقة النقاش وأثيرت مسائل بشأن الصيغة المحدّثة لتقرير الإعاقة والتنمية الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ واليوم الدولي للتوعية بالمهق؛ وأهمية تقييم التقدم المحرز منذ اعتماد الاتفاقية والتحديات المستمرة المتعلقة بالتمييز المتعدد الجوانب الذي يواجهه الأشخاص ذوو الإعاقة، والإدماج الاقتصادي، وجمع البيانات، وتطوير التكنولوجيات، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي.

اختتام الدورة

39 - في إطار البند 7 من جدول الأعمال، أدلى ببيانات ممثلو كل من جورجيا، واليونان، وبنما، وسري لانكا بصفتهم نوابًا لرئيس المؤتمر. وفي سياق الإشارة إلى عمل المكتب خلال العامين الماضيين، أعربوا عن امتنانهم لرئيس المؤتمر، وأشادوا بجهود الأمانة العامة وجميع إدارات الأمم المتحدة والزملاء الذين ساهموا في إنجاح المؤتمر. وأقروا بالتقدم الكبير الذي أُحرز منذ اعتماد الاتفاقية، مع الاعتراف بضرورة مضاعفة الجهود للوفاء بالالتزامات الواردة في الاتفاقية وبعدم ترك أي شخص من ذوي الإعاقة خلف الركب. وفي الختام، دعا نواب الرئيس الدولَ الأطراف إلى شحذ الهمم ومواصلة النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

40 - وفي الملاحظات الختامية التي أدلى بها رئيس المؤتمر، ذكر أن الدورة الحالية برهنت على أن المؤتمر يمثل أهم حدث دولي يُعنى بالإعاقة. وقد تحقق إنجاز آخر عندما نوقش، خلال مناقشات المائدة المستديرة، موضوع الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا من منظور حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك للمرة الأولى على الساحة الدولية. وستكون الدورة الحالية مثالا تحتذي به الدورات المقبلة للمؤتمر فيما يتعلق بمواصلة معالجة القضايا الأكثر إلحاحا، بهدف تعزيز الجهود الجماعية الهادفة لإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب الاتفاقية.

41 - وشكر الرئيس نوّابه على تعاونهم الوثيق طوال الدورة في التخطيط لمختلف جلسات المؤتمر وتولي رئاستها. وأعرب رئيس المؤتمر أيضا عن خالص تقديره للدول الأطراف والمجتمع المدني على المشاركة النشطة والإسهامات الهامة في المؤتمر. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عن تقديره للأمانة العامة والشركاء على نطاق منظومة الأمم المتحدة وخارجها الذين وفّروا الترجمة الفورية بلغة الإشارة الدولية، والاستنساخ النصي للكلام المسموع، والوثائق الميسَّرة، والعديد من الخدمات وأوجه الدعم الأخرى، التي ساعدت مجتمعة على إنجاح المؤتمر.

42 - وفي الختام، قال الرئيس إنه كان شرفاً له أن يتولى رئاسة المؤتمر في دورتيه السادسة عشرة والسابعة عشرة. وأعلن عن تشكيلة المكتب القادم، الذي ستتولى سري لانكا رئاسته، وتمنى للمكتب التوفيق والنجاح في الدورتين المقبلتين اللتين ستُعقدان في عامي 2025 و 2026.

43 - واختتم الرئيسُ الدورةَ في الساعة 18:00 من يوم 13 حزيران/يونيه 2024.

المرفق الثالث

المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دورته السابعة عشرة

1 - جمعية عنيزة للتنمية والخدمات الإنسانية (تأهيل)

2 - جمعية "100% Handinamique" (الإعاقة الدينامكية بنسبة 100%)

3 - مركز جيونغي لتقديم الخدمات لذوي الإعاقة (Center for Disability Services Gyeonggi)

4 - منظمة "ضُمَّني أيضا" (Include Me TOO)

5 - جامعة أونتاريو التقنية (Ontario Tech University)

6 - المؤسسة الشيلية للإعاقة